

## السودان يحصل على تمويل أوروبي مساهمة مالية في برنامج دعم الأسر لتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية

أثمرت الإصلاحات الاقتصادية السودانية عبر خفض قيمة العملة حصول البلد على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتوجيهه إلى برنامج دعم الأسر لتخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتبر المانحون الخطوة مؤشرا إيجابيا نحو الإصلاحات.

الخروطم - حصل السودان أخيرا على موافقة الاتحاد الأوروبي لصرف مساهمة في برنامج دعم الأسر، حيث تأتي الخطوة بعد خفض قيمة العملة الذي يعد أبرز شروط المانحين لمساعدة الحكومة على تخفيف الضغوط الاقتصادية. وأعلن الاتحاد الأوروبي موافقته على تسديد جزء ثان من مساهمته في مشروع دعم الأسر السودانية بقيمة 70 مليون يورو (84 مليون دولار).

ويستهدف البرنامج أربع ولايات تشمل جنوب دارفور، البحر الأحمر، كسلا وولاية الخرطوم كمرحلة أولى، ويقدم مساعدات مالية لـ 80 في المئة من سكان السودان، ما يقدر بـ 32 مليون شخص. ويخصص لكل فرد 5 دولارات شهريا، على أن تحسب قيمتها بحسب سعر الصرف في داخل البنوك بعد قرار التعويم الموجه للعملة، والذي تم خلال وقت سابق من الشهر الجاري. ورفعت البنوك السودانية السعر الرسمي إلى 375 جنيها للدولار مقارنة بالسعر السابق المحدد بـ 55 جنيها. كما يمول البنك الدولي ومانحون آخرون المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر البالغ حجمه نحو 400 مليون دولار.

ويعاني السودان أزمة اقتصادية أوقدت شرارة احتجاجات ضد حكم الرئيس السابق عمر البشير واستمرت حتى الإطاحة به في أبريل 2019، حيث خلف حكمه تركة اقتصادية ثقيلة وفسادا أغرق المواطنين في إشكاليات لا حصر لها. ويبلغ عدد سكان السودان 45 مليون نسمة ويحكمه تحالف انتقالي من عسكريين ومدنيين. وارتفع التضخم إلى أكثر من 300 في المئة وثمة نقص متكرر في الخبز والوقود والكهرباء والدواء. وكان السودان قد بدأ إجراءات خفض قيمة العملة في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الدين. وإثر القرار بيوم واحد تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء،

ونقل بيان صادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي بالخرطوم عن رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي روبرت فان دن دول قوله إن "برنامج دعم الأسرة في السودان أحد المكونات الحاسمة لبرنامج إصلاح الحكومة الانتقالية". ويبلغ إجمالي مساهمة التكتل الأوروبي في برنامج دعم الأسر 310 ملايين يورو (372 مليون دولار)، دفع منه في الجزء الأول 93 مليون يورو (111.6 مليون دولار).

ويعمل البرنامج على دعم الاقتصاد السوداني وتنشيطه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الحكومة على الأسر الفقيرة، ويسعى لتخفيف تحديات اقتصادية تواجه السودانيين حاليا.

70 مليون يورو حجم مساهمة الاتحاد الأوروبي لتمويل برنامج دعم الأسر في السودان

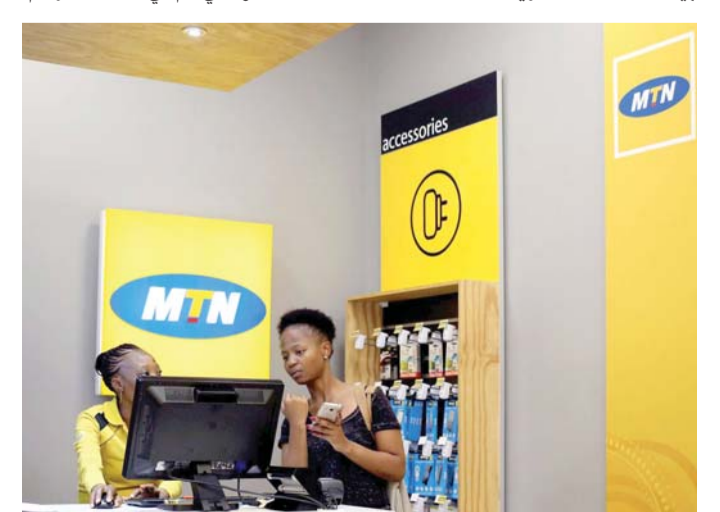
## «أم.تي.أن» الجنوب أفريقية تطرح بيع حصتها بوحدة سوريا

وتسعى تيلي إنفست لشراء حصة "أم.تي.أن" غروب البالغة 75 في المئة في "أم.تي.إن" سوريا بسعر لم يكن معلنا في السابق. وقالت متحدثة باسم الشركة الجنوب أفريقية لرويترز "ما زالت مجموعة أم.تي.إن ملتزمة بتنفيذ الصفقة المتفق عليها مع تيلي إنفست للخروج من حصتها البالغة 75 في المئة والقروض بمقابل إجمالي 65 مليون دولار".

وكانت الشركة أعلنت في أغسطس 2020 أنها ستسحب من منطقة الشرق الأوسط للتركيز على أفريقيا، وقال روب شوتر رئيس المجموعة ومديرها التنفيذي إنه "خطوة أولى سنبني حصتنا البالغة 75 في المئة في "أم.تي.أن" سوريا".

وخلال السنوات الماضية حاولت الحكومة السورية إصلاح سوق الاتصالات من خلال ضبط قرار ضرورة التصريح عن الأجهزة الخلوية التي لم تدخل بشكل نظامي إلى سوريا. وأوضح مدير عام الهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات إبياء عويشق في تصريح حينها أن "قيمة التصريح للأجهزة الخلوية هي عشرة آلاف ليرة سورية بغض النظر عن نوع الجهاز، وتنقاضي شركات الهاتف الخليوي مقابل تقديم خدمة التصريح يعادل 800 ليرة سورية" لافتا إلى أن "كل جهاز خلوي استخدم قبل تاريخ 23 يونيو 2016 هو قابل للعمل على الشبكة الخلوية السورية".

وأوضح عويشق أن "إدارة العملية ستتم بشكل تدريجي وذلك نتيجة وجود أعداد كبيرة من الأجهزة التي تحتاج إلى تصريح وكسي لا يكون هناك إزحام على مراكز خدمة الشركات الخلوية التي سيتم استيفاء قيمة التصريح من خلالها وفقا لتاريخ ظهور الجهاز على الشبكة من الأقدم إلى الأحدث، وسيتم إعلام صاحب الجهاز عبر رسائل نصية تعلمه بضروة التصريح عن جهازه الخلوي خلال 30 يوما من موعد تسلمه لتلك الرسالة".



شركات اتصالات تغادر سوريا



إحاطة دائمة بأجيال المستقبل

## مصر تراهن على الشباب لإنعاش سوق المال

### السماح للشباب من سن 16 عاما

### بشراء الأسهم والسندات وفتح حسابات في البنوك

كما أن الشباب في هذه المرحلة العمرية لا بد أن يغامروا ببعض مذكراتهم، وخاصة الفئات التي تعمل في فترات الصيف في مختلف الوظائف النوعية لاستثمار أوقات العطلات إلى حين استئناف الدراسة.

وقد يفتح الاستثمار في سوق المال أفقا أمام الشباب ويحفزهم على تأسيس مشروعات، تعتمد في تمويلها على طرح أسهمها في البورصة بوصفها أحد البدائل للتمويل. ويصل عدد الأشخاص الاعتباريين، وهم الشركات وصناديق الاستثمار الذين يتعاملون في البورصة، إلى نحو 2280 شخصا، وتصل قيمة محافظهم المالية إلى نحو 36.3 مليار دولار بمتوسط 16 ألف دولار للمحفظة الواحدة.

قال حسين الصواحي نائب رئيس جمعية خبراء الاستثمار، إن الاستثمار في البورصة يعتمد على الحصول على المعلومات، ومع ارتفاع مستويات التعليم وسهولة الحصول على المعلومة في ظل الثورة التكنولوجية، أصبح الشباب في الفئة العمرية بدءا من 16 عاما يمكنهم اتخاذ قرار استثماري وفق حجم محافظهم المالية، وتزيد الخطوة من الوعي والإدراك المالي لدى الشباب، لكنها لا تخلو من مخاطرة.

ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن ترسيخ الثقافة المالية يبدأ دائما من سن مبكرة، وبالتالي فالسماح في سن مبكرة بالتداول في البورصة يعد تطبيقا عمليا لتلك الثقافة.

ويحتاج هذا الوضع إلى ضوابط استثنائية من جانب هيئة الرقابة المالية للحفاظ على مخرات الشباب، عبر وضع خريجي الجامعات المصرية، المقبولة، وتعريفهم ببقاؤهم في البورصة طارئة للمتعاملين من هذه الفئات بدلا من تحفيز داخلين جدد على حلبة التداول.

ويصل عدد خريجي كليات التجارة والقانون سنويا إلى نحو 180 ألف خريج يمثلون 30 في المئة من إجمالي عدد خريجي الجامعات المصرية، وهو عدد كبير يحفزهم خلال سنوات دراستهم على دخول سوق المال.

ولتحقيق هدف نشر الثقافة المالية من الضروري عمل برامج تدريبية للفئات الجديدة المستهدفة وتعريفهم بواقع التداول العملي في سوق المال، كذلك الأوقات المناسبة للخروج وتخفيض المراكز المالية.

وتأتي أهمية هذه الخطوة اتساقا مع الهدف الرئيسي لدفع الشباب إلى التداول في البورصة لاستثمار أموالهم مقابل الحصول على عائد سواء عن طريق ارتفاع قيمة الأسهم أو بحصولهم المذبذبة، والتي تتأثر بشكل سريع وعاثف لأية متغيرات.

دفعت مصر بفتة الشباب إلى إنعاش سوق المال وسط تداعيات تفشي وباء كورونا الذي خيم على نشاط مؤشرات الأسواق محليا ودوليا، ومنحتهم حق شراء الأسهم والسندات والمضاربة عليها، وهم في سن مبكرة.

بين 16 عاما وحتى 21 عاما، بحيث تتماشى مع المتوسط العام للسوق.

وكشفت بيانات هيئة الرقابة المالية أن 56 في المئة بما يعادل 215 ألف متعامل يمتلكون محافظ أقل من 320 دولارا بقيمة إجمالية 17 مليون دولار ويمتوسط 78 دولارا لقيمة المحفظة، في حين أن ثلثي المتعاملين البالغ عددهم 253 ألف متعامل يمتلكون محافظ أقل من 640 دولارا بقيمة تصل إلى نحو 35 مليون دولار، ومتوسط 137 دولارا للمحفظة الواحدة.

أكد محمد الأعصر خبير أسواق المال، أن قرار هيئة الرقابة المالية جاء لإنقاذ الشباب من سلوك القطيع نحو المتاجرة بالعملة الرقمية، بسبب إعلاناتها الترويجية التي تملأ الفضاء الإلكتروني وما تحمله من إغراءات كبيرة.



وأشار لـ "العرب" إلى أن الحكومة ترغب في دخول جيل جديد للبورصة، من شأنه تنشيط وزيادة أحجام التداول مستقبلا، وضع دماء وثقافات جديدة للمتعاملين الحاليين، فالشباب هم الأكثر بحثا ومشاركة في المتندبات المهمة بالبورصة.

وزادت فترات الإغلاق العام خلال ذروة جائحة كورونا من معدلات الإقبال، وبالتالي ليس هناك خيار أمام الحكومة إلا بفتح سوق المال أمام حماس الشباب بدلا من الاتجاه إلى أنشطة التداول الرقمي على العملات الافتراضية.

وتحتاج البورصة المصرية إلى مضاغفة أعداد المتعاملين لإنعاش حركة التداول وزيادة العمق الاستثماري، في ظل اتجاه الدول نحو طرح أسهم جديدة للشركات الحكومية الراجعة في البورصة خلال العام الحالي.

لكن الاستثمار في البورصة لا يمكن اعتباره وظيفة يعتمد عليها، لأنها تضر بفترات صعود وهبوط وخمول، وبالتالي فإن التعرض للخسائر أمر وارد ومتكرر، بسبب طبيعة سوق المال المتذبذبة، والتي تتأثر بشكل سريع وعاثف لأية متغيرات.

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - سمحت الهيئة العامة للرقابة المالية للفئات العمرية من سن 16 عاما وأقل من 21 عاما بالمضاربة على شراء الأسهم والسندات في البورصة من أجل إنعاش سوق المال.

وسبق تلك الخطوة سماح البنك المركزي المصري لهذه الفئات العمرية مطلع العام الحالي بفتح حسابات بنكية دون حاجة إلى موافقة ولي الأمر، وقبل هذه التعديلات كانت التشريعات في مصر لا تسمح للشباب بالتعامل مع البنوك وسوق المال إلى بعد بلوغ سن 21 عاما.

وتعكس هذه الخطوة عن تنسيق مسبق بين "الرقابة المالية" و"المركزي" تمهيدا لفتح البورصة أمام الفئات العمرية المبكرة، ويصل عدد الشباب في هذه السن ذكورا وإناثا نحو تسعة ملايين، ويمثلون حوالي 9.1 في المئة من إجمالي عدد السكان.

وتستهدف خطوات القاهرة السيطرة على جموح الشباب الذين يسعون إلى التعامل مع المنتجات عالية المخاطرة وغير المرخص في التعامل معها بمصر، ومنها أنشطة "فوركس" وهي تجارة العملة وكذلك الفورة المصاحبة لعملة "بنكوين" والتي تجذب فئات عمرية كبيرة من الشباب لأجل تحقيق حلم الثراء السريع.

وحددت الهيئة العامة للرقابة المالية قيمة المحفظة المالية المبدئية للشباب بنحو 640 دولارا، لتقليل مخاطر تقلبات سوق المال والتي قد تعصف بقدراتهم المالية، حال زيادة المحفظة عن ذلك الحد.

والهدف من هذا الاتجاه نشر فكر الاستثمار في السن المبكرة وتعميق الثقافة المالية لدى الشباب، فضلا عن تحفيزهم على دراسة أوضاع الشركات المدرجة في البورصة المصرية ما يعزز فكر العمل الحر.

قال محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن عدد المتعاملين الذين لديهم أكوادا ويمتلكون أسهما في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يصل إلى نحو 383 ألف متعامل. وأوضح لـ "العرب" أن نحو 337 ألف متعامل من العدد السابق، بنسبة 88 في المئة، يمتلكون محافظ بقيمة 218 مليون دولار بمتوسط قيمة 640 دولارا. وهي القيمة التي على أساسها تم تحديد حجم محفظة التداول للفئات العمرية